

الموضوعات والمحتويات

الصفحة	الموضوع
٧	كتاب المقاصد
٧	- المقاصد لغة
٧	- كتب ألفت في موضوع المقاصد
٧	قسما المقاصد
٧	ما يرجع إلى قصد الشارع
٨	ما يرجع إلى قصد المكلف
٨	الأنواع الأربعة لقصد الشارع
٨	- وضع الشريعة لمصالح العباد ووضعها على معهود الأئمة
٨	- تفصيل للأنواع الأربعة لمقاصد الشارع
	توضيح المقاصد المطروقة في هذا الكتاب
٩	مقدمة كلامية مسلمة عند المصنف
٩	- توضيح حول قوله مسلمة، وتوجيهها بما يتفق أول الكلام بآخره
٩ - ١٢	أحكام الله هل هي معللة؟
٩	- من قال أنها غير معللة
١١	- من قال أنها معللة
١٠	- موقف ابن القيم من القياس ومعارضيه
١٠	- موقف المصنف من الظاهرية
١٠	- قول الجويني في الظاهرية

- ١٠ - ١١ مناقشة المصنف في نسبة نفي التعليل للرازي من أوجه عديدة
- ١٠ - التعليل الفلسفي عند الرازي
- ١٠ - بين الأشاعرة والمعتزلة
- ١٠ - هل الخلاف في المسألة لفظي؟
- ١١ - الرازي كثير الاضطراب بخلاف الغزالي
- ١١ العلل بمعنى العلامات
- ١١ - مراجع لتوضيح المسألة والمذاهب فيها
- ١٢ - إثبات علل تنقض قول الرازي
- ١٢ الاعتماد على الاستقراء لإثبات القاعدة المسلمة عند المصنف
- ١٣ الاستقراء مفيد للعلم
- ١٣ - ١١ ثبوت الاجتهاد والقياس بإثبات العلة
- ١٥ القسم الأول: مقاصد الشارع
- ١٧ النوع الأول: في بيان قصد الشارع في وضع الشريعة
- ١٧ - الشريعة والسرعة
- ١٧ المسألة الأولى
- تكاليف الشريعة ترجع إلى حفظ مقاصدها في الخلق وهي: الضرورية والحاجية
- ١٧ والتحسينية
- ١٧ - ١٨ تفسير الضرورية
- حفظ الضروريات بأمرين من جانب الوجود ومن جانب العدم وتوضيح بعض ذلك
- ١٨ في الحاشية
- ١٨ - ١٩ تمثيل الحفظ في أصول العبادات
- ١٨ - التهارج ومعناه
- ١٩ - ١٨ - الجهاد وحفظ الدين
- ٢٠ - ١٨ تمثيل الحفظ في العادات والمعاملات والجنايات
- ١٨ - مقصود المحافظة عند المصنف
- ١٩ - البيوع هل مطلقها من الضروري؟
- ٢٠ - ١٩ الحرص على شرح كلام المصنف وتحريره

- ٢٠ مجموع الضروريات الخمس، وأنها في كل ملة وترتيبها في الحاشية والاختلاف فيها
- ٢١، ٢٠ - هل الشوكاني وجد أن الخمر كانت مباحة عند النصارى
- ٢١ - حكم تعريض الأمم السابقة الغنائم للنار
- ٢٢ - ٢١ تفسير الحاجيات وتمثيلها في العبادات والعادات والمعاملات والجنائيات
- ٢٢ - ٢١ تفريق المصنف بين العادات والمعاملات
- ٢٣ - ٢٢ تفسير التحسينات وتمثيلها من السابقتين
- ٢٤ **المسألة الثانية**
- ٢٤ انضمام ما هو كاللتممة والتكملة إلى هذه المراتب
- ٢٥ - ٢٤ تمثيل ذلك للضروريات والحاجيات والتحسينات
- ٢٥ الاهتمام بالضروريات وأنها الأصل
- ٢٦ **المسألة الثالثة**
- ٢٦ شرط كل تكملة أن لا يعود اعتبارها على الأصل بالإبطال
- ٢٦ توضيح ذلك بوجهين
- ٢٧ - ٢٦ خرق التكملة لمصلحة الأصل
- ٢٧ - ٢٦ - ذكر صور لموضوع واحد يكون فيه ضروري وحاجي أو قد يكون تحسينياً
- ٢٧ فائدة مهمة عن الجهاد وإقامته على كل حال من المصنف ومن أحد المحشئين
- ٢٨ - تخريج حديث الجهاد مع جميع ولاة الأمر
- ٢٨ قولهم: رآه في معنى المجهول
- ٢٨ فائدة فقهية مهمة في الاستدلال على الجهاد مع ولاة الجور
- الاهتمام بالصلاة أيضاً حتى خلف المبتدعة وأئمة الجور حرصاً عليها وعلى جماعة المسلمين
- ٢٩ فوائد في الحاشية
- ٢٩ إتمام أركان الصلاة
- ٣٠ إحالة المصنف على مصنف للغزالي لشرح أكبر وتأصيل
- المسألة الرابعة**
- المقاصد الضرورية أصل للحاجية والتحسينية وباختلاله يختلان ويأخللهما يختل الضروري جزئياً
- ٣١

٣١	وفيه مطالب خمسة:
٣١	الأول: أن الضروري أصل لما سواه
٣١	الثاني: اختلاله يؤدي إلى اختلال غيره
٣١	الثالث: اختلال الحاجي والتكميلي لا يلزم منه اختلال الضروري بإطلاق
٣١	الرابع: اختلالهما بإطلاق قد يلزم منه اختلال الضروري بوجه ما
٣٢ - ٣١	الخامس: ينبغي المحافظة عليهما للمحافظة على الضروري
٣٣ - ٣٢	بيان المطلب الأول وأمثلة عليه
٣٥ - ٣٣	بيان المطلب الثاني وأمثلة عليه
٣٥ - ٣٤	- حكم الوسائل مع المقاصد
٣٤	تمثيل بأجزاء الصلاة
٣٨ - ٣٥	بيان المطلب الثالث
٣٦	تمثيل بأنواع كثيرة منها العذر
٣٨	بيان المطلب الرابع من أوجه
٣٨	أحدها: أن الضروريات أكد من غيرها
٣٩ - ٣٨	- تخريج حديث الحلال بين
٤٠ - ٣٩	التدرج في المعاصي بالأخف وهو أصل مقطوع به
٣٩	تفسير حديث: لعن الله السارق يسرق البيضة
٤٠	اقتصار المصلي على الفرض فيها
٤٠	ثانيها: أن كل درجة بالنسبة إلى ما هو أكد منها كالنفل إلى الفرض
٤٠	والمندوب بالجزء ينتهض أن يكون واجباً بالكل
	ثالثها: أن مجموع الحاجيات والتحسينيات ينتهض أن يكون كل واحد منهما كفرد
٤١	من الضروريات
٤١	الضيق والسعة ومكارم الأخلاق وفعاني العادات
٤١	تخريج حديث «بعثت لأتمم مكارم الأخلاق»
٤٢	رابعها: الحاجي والتحسيني خادم للأصل الضروري
٤٣ - ٤٢	الخشوع في الصلاة
٤٣	بيان المطلب الخامس: ويتضح بما تقدم

٤٣	فائدة البحث
٤٤	المسألة الخامسة
	النظر في المصالح المبتوثة للعباد في الدنيا من جهتين: مواقع الوجود، وتعلق الخطاب
٤٤	الشرعي بها
٤٥ - ٤٤	المصالح في الدنيا غير محضة، بل تخالطها المفساد والعكس صحيح
٤٥	جريانها على التقلب والترجيح بينها
٤٦	النظر الثاني تعلق الخطاب الشرعي بها
	وأن الغالب في المصلحة هو المطلوب وقوعها والمفاسد الغالبة هي المطلوب دفعها،
٤٧ - ٤٦	والمغلوبة مدفوعة شرعاً
٤٧	الخلاف لفظي في المسألة وثمرتها معلومة عقلاً
٤٨ - ٤٧	الأدلة على ما سبق من ترجيح المصالح والمفاسد
	أولاً: أن الجهة المغلوبة لو كانت معتبرة عند الشارع لم يكن الفعل مأموراً به بإطلاق
٤٨ - ٤٧	ولا منهيّاً عنه بإطلاق
٤٨	والثاني: أنه التكليف بما لا يطاق
٥٠ - ٤٩	إشارة إلى مذهب المعتزلة أن الشرور والمفاسد غير مقصودة الوقوع
٥٠	ترجيح كلامهم في موضوع البحث، وأنه خارج البحث
٥١	المصالح في الشريعة
٥٠	فصل: المصلحة أو المفسدة الخارجة عن حكم الاعتقاد إذا انفردت
٥١	التمثيل عليها بأكل الميتة والنجاسات اضطراراً
٥٣ - ٥١	الترجيح والتساوي في الأدلة المتعارضة
٥٢	الحكم الشرعي للمجتهد وقاعدة مراعاة الخلاف
٥٤	المسألة السادسة
٥٤	المصالح والمفاسد في الآخرة على ضربين
٥٤	ممتزجة وغير ممتزجة خالصة
٦١ - ٥٤	الكلام على درجات النعيم والحجيم والعذاب
٥٨	حرمان أهل الجنة من بعض ما استعجلوه مما حرم عليهم في الدنيا
٥٩ - ٥٨	مراتب العلماء والأنبياء

٥٩	فضل الأنصار
٦١ - ٦٠	التفضيل والخيرية
٦١	أهمية البحث في التفضيل وفائدتها وثمرتها
٦١	التفضيل بين الأنبياء
٦٢	المسألة السابعة
٦٢	مقاصد التشريع لإقامة المصالح الأخروية والدنيوية دون اختلال النظام
٦٣	المسألة الثامنة
٦٣	جلب المصالح ودفع المفسدات في الدنيا إنما هو بالنظر إلى الآخرة
٦٣	أولاً: إخراج المكلفين عن دواعي الهوى حتى يكونوا عباداً لله
٦٣	- ربط هذه المسألة بالمسألة الخامسة
٦٣	- ذم الشهوات
٦٤	ثانياً: أن المنافع مشوبة بالمضار وكذلك العكس فليست محضة في الطرفين
٦٤	- التغليب فيها هو المعتمد والراجح
٦٥	ثالثاً: أن المنافع والمضار عامتها إضافية لا حقيقية
٦٥	تفسير الإضافي هنا
	رابعاً: اختلاف الأغراض في الأمر الواحد
٦٦	فصل:
٦٦	قواعد تنبني على ما سبق
٦٨ - ٦٦	عدم استمرار إطلاق أن الأصل في المنافع الإذن وفي المضار المنع
٦٦	محاولة التوفيق بين كلام المصنف وبين كلام الرازي
٦٧	هل يجتمع الإذن والنهي على أمر واحد والعمل بالترجيح
٦٧	التمثيل بالخمر
٦٨	إيراد إشكال للقرافي ومحاولة الإجابة عليه في باب المصالح والمفسدات واختلاطهما
٦٨	- ذكر مذهب المعتزلة في المصلحة والمفسدة والعلل
٦٨	المباح والمصلحة والمفسدة
٦٩	الوعيد والمصلحة والمفسدة
٧٠ - ٦٩	- تفضيل مطلق المصلحة على مطلق المفسدة

٧٠ - ٦٨	تزلزل قواعد الاعتزال
٧٠	مذهب الأشاعرة في المصلحة والمفسدة
٧١	مذهب المعتزلة كذلك وتمتته
٧١	- إدراك المصلحة عندهم
٧٢	العزيمة والرخصة عند الرازي
٧٢	إشكالات عليه
٧٥ - ٧٢	تخريج حديث «لا ضرر ولا ضرار» —
٧٥	مدار الفقه على أحاديث منها هذا الحديث
٧٥	متابعة الإشكالات على تعريف الرازي للرخصة
٧٥	الموانع
	ومن الفوائد في أصل البحث: بفهمها يحصل فهم كثير من آيات القرآن أي التي في
٧٦	الموضوع
	ومن الفوائد فهم كلام من قال: إن مصالح الآخرة تعرف بالشرع ومصالح الدنيا
٧٨ - ٧٧	تعرف بالعقل، وأوجه النظر فيه
٧٨	مصالح الدنيا والآخرة ومفاسدها لا تعرف إلا بالشرع
٧٩	المسألة التاسعة
٧٩	أصول الشريعة وأصول أصولها قطعية، وأدلتها قطعية كذلك عقلية كانت أو نقلية،
٧٩	والظنية لا تفيد القطع ولا يستند إليها
٨٠ - ٧٩	هل في النصوص ما يفيد القطع نقلاً بالتواتر مع قطعية الدلالة؟
٨٠	هل إذا احتفت بها قرائن يختلف الأمر؟
٨١ - ٨٠	الإجماع وكفايته في الموضوع، والإشكالات عليه
٨٢ - ٨١	إثبات المسألة بالاستقراء وهو من كل الأدلة
٨١	استناد الإجماع إلى قياس أو اجتهاد
٨٢	خبر الواحد والتواتر وإفادة العلم
	المسألة العاشرة
٨٣	تخلف آحاد الجزئيات عن هذه الكليات لا يرفعها
٨٥ - ٨٣	التمثيل على ذلك

٨٤	الاستقراء
٨٤	مناهج العلوم ومنهج الشريعة
٨٤	تخلف جزئيات الأصول العقلية والشرعية
	تنبيه على تخلف الجزئيات أنها قد تكون داخلية ومبارضة أو لم يظهر وجه دخولها أو
٨٤	تخلفها لحكم خارجة عن مقتضى الكلّي
٨٦	المسألة الحادية عشرة
٨٦	الأمر في المصالح مطرد مطلقاً في كليات الشريعة وجزئياتها
٨٦	الراجح يستحيل أن يكون هو الشيء والنقيض
٨٩ - ٨٦	تعدد الصواب والخلاف بين العلماء ومواطن الإجماع
٩٠ - ٨٩	المصالح والمفاسد وصفات الأعيان عند المعتزلة
٩١	المسألة الثانية عشرة
٩١	الشريعة والأمة تبعاً للنبي صلى الله عليه وسلم كلهم معصومون
٩٣ - ٩١	الاستدلال على ذلك بالنصوص والتفسير للآيات ومعنى حفظ الذكر
٩٢	تحريف الإنجيل والتوراة
	الاستدلال الثاني بالاعتبار الوجودي الواقع من زمن النبي صلى الله عليه وسلم حتى
٩٥ - ٩٣	الساعة من قيام العلماء في شتى المجالات
	المسألة الثالثة عشرة
	ثبوت قاعدة كلية في الأصول الثلاث لا يرفعها آحاد الجزئيات بل لا بد من المحافظة
٩٦	على القاعدة والجزئيات التابعة لها والاستدلال على ذلك بأوجه
٩٦	منها: العتب على التارك في الجملة من غير عذر
٩٦	ومنها: أن المعاتبة والوعيد مستثنيان في الأعذار
٩٦	ومنها: لا يصح القصد إلى التكليف بالكلّي إذا كانت جزئياته غير مقصودة
	- مناقشة المؤلف في ذلك
٩٧	ومنها: مقصود الشارع جريان الأمور على نظام وترتيب بدون تفاوت واختلاف
	توجيه المسألة هذه مع السابقة، وإيضاح عموم القاعدة
٩٩ - ٩٨	عدم المعارض المعارض

١٠١	النوع الثاني: في بيان قصد الشارع في وضع الشريعة للإفهام
	المسائل الخمس الأولى ضوابط لفهم مقاصد الشرع بالقرآن والسنة
١٠١	المسألة الأولى
١٠٤ - ١٠١	القرآن الكريم عربي لغة وأسلوباً، ونقل عن الإمام الشافعي
١٠٢ - ١٠١	هل في القرآن ألفاظ أعجمية
١٠٣	هل ينبغي على الخلاف ثمرة
١٠٤	فهم اللغة عن طريق أخرى
	المسألة الثانية
١٠٦ - ١٠٥	تبيان ما تشترك فيه اللغة العربية مع اللغات وما تتفرد به عنها من الألفاظ
١٠٧ - ١٠٦	فصل: في ترجمة القرآن
١٠٨ - ١٠٧	فصل: توضيح لما سبق وتأكيده عليه
١٠٩	المسألة الثالثة
١٠٩	الشريعة والأمة أُمَيَّان وتفسير ذلك
١٠٩	- الحكمة في ذلك
	الاستدلال على ذلك بـ:
١١١ - ١٠٩	١- النصوص المتواترة لفظاً ومعنى
١١١ - ١١٠	الخلاف في كتابة النبي صلى الله عليه وسلم يوم الحديبية
١١١	٢ - مناسبتها للأمة التي بعثت فيها
١١٢ - ١١١	٣ - أنها لو لم تكن مناسبة لم تكن معجزة
١١٢ - ١١١	زيادة توضيح لكلام المصنف وتمثيلها بالموافيت
١١٢	فصل: في ذكر العلوم التي عند العرب وما صحح وأبطل من الشارع
١١٣ - ١١٢	- علم النجوم للاهتداء بها
	تنبيه على أن هناك علوماً وإشارات لا يفهمها العرب وتحتاج إلى ما يسمى الإعجاز
١١٤ - ١١٣	العلمي للقرآن
١١٤	- علم الأنواء وأوقات نزول الأمطار
١١٥	التحذير من الشرك في علم الأنواء
١١٦	تخريج أحاديث في ذلك

- علم التاريخ وأخبار الأمم الماضية ١١٧ - ١١٨
- تنبيه على أن القرآن لا يجاري كل ما عند العرب ١١٧ - ١١٨
- من العلوم التي أبطلها الشارع: العرافة والزجر والكهانة وخط الرمل والضرب بالحصى والطيرة وإثبات الفأل وتفسير بعضاً من هذه المصطلحات ١١٨ - ١١٩
- الإلهام والرؤية الصادقة والفراسة ١١٩
- الطب وذكر أصوله ١٢٠ - ١٢١
- علوم البلاغة والفصاحة ١٢١
- ضرب الأمثال ١٢٢
- توضيح ذلك ١٢٢
- الأخلاق ومكارمها وإبقاء ما كان عند العرب وإبطال ما يبطل ١٢٢ - ١٢٤
- ومن الأخلاق ما كان غير مألوف وبعضها مألوف وبعضها محرف عن الحق ١٢٤ - ١٢٥
- والصواب ١٢٦
- تحديثهم عن نعيم الجنة وغيرها ١٢٥ - ١٢٦
- تضعيف حديث فضل قس بن ساعدة ١٢٦
- الجدل والموعظة في القرآن وعند العرب ١٢٦
- المسألة الرابعة: ما ينبغي على ما سبق من قواعد: ١٢٧
- الابتعاد عن إضافة علوم ليست مقصودة لكلام الله في القرآن وذكر جملة منها ١٢٧ - ١٢٨
- ذكر ما للمتصوفة منها ١٢٧
- العلوم الكونية والجدل والجنة ونعيمها والجحيم وعذابها ومعهودات العرب ١٢٨
- التفسير العلمي للقرآن، الإسراء والمعراج ١٢٨
- أدلة إضافة كل العلوم إلى القرآن ومناقشة ذلك ١٢٩
- الحروف المقطعة في فوائج السور ١٢٩ - ١٣٠
- أكثر من كُذِّب عليه في هذه الأمة هو علي بن أبي طالب ١٣٠
- علم الحيوان والتاريخ الطبيعي وعلوم العرب وما يصح إضافته إلى علوم القرآن من علوم العرب ١٣٠ - ١٣١
- التفسير العلمي للقرآن ١٣٠
- فصل: لا بد من اتباع معهود الأميين في فهم الشريعة ١٣١

- الألفاظ والمعاني عند العرب وأن العرب تقصد المعاني لا ألفاظها
أدلة ذلك: ١٣١
- أولاً: جريان العمل على عدم اطراد ذلك عندهم ١٣١
- ثانياً: الاستغناء عندهم ببعض الألفاظ بما يرادفها ويقاربها
- وهي موجودة في القراءات وغيرها ١٣٢ - ١٣٣
- حديث نزول القرآن على سبعة أحرف متواتر ١٣٢
- تفسير الشخت والبؤس واليبس ١٣٣
- ثالثاً: قد تُهمل العرب بعض أحكام اللفظ وإن كانت تعتبره في الجملة ١٣٤
- تنبيه على تصحيف في بيت شعر ونسبته إلى مصادره وشرح غريبه ١٣٤
- رابعاً: مدح العرب الكلام البعيد عن تكلف الاصطناع ١٣٥
- تفسير العواهن عند العرب في سياق قصة في ذم التكلف ١٣٥
- استدراك على المصنف ١٣٥
- فصل: عموم مسلك الفهم والإفهام في الشرع لجميع العرب دون فرق ١٣٦
- تفسير الأحرف السبعة للحديث ١٣٦ - ١٣٧، ١٣٨
- تفسير (منأدهم) ١٣٧
- فصل: الاعتناء بالمعاني المبثوثة في الخطاب هو المقصود الأعظم للشرع ١٣٨
- تميز المعاني الإفرادية عن الإضافية التركيبية ١٣٨ - ١٣٩
- ذكر قصة عن عمر تدل على ذلك ١٤٠
- لطيفة عن النووي في فهم «إيلاج الحشفة» ١٤٠
- فصل: سهولة التكاليف بما يسع الأمي تعقلها ١٤١
- التكاليف الاعتقادية سهلة الفهم للجميع ١٤١
- فائدة عن الأسماء والصفات من المصنف ١٤١ - ١٤٢
- ذم السؤال والخوض فيما لا يعني ١٤٢
- ذم التعمق ١٤٣
- التكليف في العمليات بالتقريبات في الأمور وبالجلال في الأعمال ١٤٣
- لم يطالبوا بالحساب الدقيق ١٤٣ - ١٤٤
- الورع استحضار النيات ١٤٥

١٤٥	المتشابه في الشرع
١٤٦	التعمق في الشرع
١٤٧	الورع وأنواعه
١٤٧	التفاوت في الشريعة في الأمور المطلقة
١٤٧	فهم الأمية على العوام والعلماء
١٤٩ - ١٤٨	التدرج في تنفيذ الأحكام
١٥٠	اعتقاد الخير وتخريج حديث «الخير عادة»
	المسألة الخامسة
١٥١	الدلالة على المعاني الأصلية والتابعة والتردد بينها
١٥١	دالاتها على الأحكام لفهم معان زائدة في المعاني التابعة عن المعنى الأصلي
١٥١	أثبتها فريق واستدل لها
١٥٢	تخريج حديث «تمكث إحداكن شطر دهرها لا تصلي»
١٥٣	نجاسة الماء
١٥٤	أقل مدة الحمل
١٥٦-١٥٤	أمثلة أخرى
١٥٨	تبدل السماوات والأرض
١٥٩ - ١٥٨	خلود الكفار بالنار وما نسب لابن تيمية فيها
١٦٣	فصل: التنبيه على تعارض الأدلة وترجيح المصنف لمذهب المانعين
١٦٣	إيراد إشكال فيه أمثلة سبعة
١٦٤ - ١٦٣	منها النداء والدعاء
١٦٥	الكناية فيما يستحيا من الألفاظ
١٦٦ - ١٦٥	الالتفات في الكلام
١٦٦	منها: الأدب في ترك التنصيص في نسبة الشر لله
١٦٧	منها: الأدب في المناظرة
١٦٩ - ١٦٧	ومنها: الآداب في إجراء الأمور على العادات
١٦٨	المنافقون ودخولهم في جملة المسلمين!!

النوع الثالث: في بيان قصد الشارع في وضع الشريعة للتكليف بمقتضاها
المسألة الأولى: ١٧١

القدرة سبب أو شرط التكليف، والاعتراض على السببية هنا ومذهب المعتزلة
والحنفية فيه ١٧١

التكليف بما يظهر أنه فوق قدرة العبد وتوجيه آيات وأحاديث في ذلك ١٧١ - ١٧٤

تخريج حديث: «كن عبد الله المقتول ولا تكن القاتل» ١٧٢ - ١٧٣

تخريج حديث: «لا تمت وأنت ظالم» ١٧٢ - ١٧٣

المسألة الثانية:

الأوصاف الطبيعية كالشهوات المختلفة في الإنسان لا يطالب برفعها أصلاً ١٧٥

المسألة الثالثة: ١٧٦

ما كان كالأوصاف الطبيعية فحكمها مثلها سواء أكانت خفية أو ظاهرة ١٧٦

تخريج أحاديث في الجبل والغرائز كالجن والشجاعة والخيانة والكذب ١٧٦ - ١٧٧

أقسام تعلق الطلب الظاهر من الإنسان: ١٧٨

الأول: ما لا يكون داخل تحت كسبه ١٧٨

الثاني: ما يدخل تحت كسبه ١٧٨

الثالث: ما يشتهه الأمر فيه كالحب والبغض، وتخريج أحاديث في ذلك ١٧٨ - ١٨١

ومنها: الشهوات والمثيرات لها ١٨٠ - ١٨١

النظر إلى المحرمات أو النساء ١٨٠ - ١٨١

الغضب ١٨١

فصل [مهم]: فقه الأوصاف الباطنة السيئة والحسنة كالكبر والحسد... واليقين

والخوف أي المقصود اكتسابها ١٨٢ - ١٨٣

المسألة الرابعة ١٨٤

قسماً الأوصاف التي لا قدرة للإنسان على جلبها ولا دفعها ما كان نتيجة عمل وما

كان فطرياً ١٨٤

تعلق الجزاء بها ١٨٤

الفطري منها ما هو محبوب أو مبغوض للشارع والنظر فيه ١٨٤ - ١٩٠

فصل: ويصح تعلق الحب والبغض بالأفعال كما هو في الذوات والصفات ١٩٠

- ١٩١ تنبيه على كتب أبي الليث السمرقندي ومن على شاكلته
- ١٩٣ تعلق الثواب والعقاب على الصفات المطبوعة والأوجه في ذلك مع الأدلة
- ١٩٤ - فما بعد الكلام في الصفات
- ٢٠١ الأجور على المصائب
- ٢٠٤ المسألة الخامسة:
- الكلام على التكليف الشاق وبما لا يطاق
- ٢٠٤ - ٢٠٦ مذاهب العلماء والفرق فيها
- ٢٠٤ - ٢٠٦ نقل عن ابن القيم في الموضوع
- ٢٠٧ النظر في معنى الشاق من أربعة أوجه اصطلاحية
- ٢٠٧ أحدها: أن يكون في مقدور المكلف
- الثاني: أن يكون خاصاً بالمقدور عليه إلا أنه خارج عن المعتاد ومنها ما يكون خاصاً
- ٢٠٧ - ٢٠٨ بأعيان الأفعال المكلف بها ومنها ما لا يكون خاصاً
- ٢٠٩ الثالث: أن يكون خاصاً بالمقدور عليه وليس فيه من التأثير في تعب النفس
- ٢٠٩ الرابع: أن يكون خاصاً بما يلزم عما قبله
- توضيح في المسائل التالية:
- ٢١٠ المسألة السادسة:
- ٢١٠ لم يقصد الشارع إلى التكليف بالشاق الإعانات
- الاستدلال على ذلك:
- ٢١٠ - ٢١٢ أولاً: بالنصوص
- ٢١٢ ثانياً: ما ثبت من مشروعية الرخص
- ٢١٢ - ٢١٣ ثالثاً: الإجماع على عدم وقوعه
- ٢١٤ المسألة السابعة:
- قصده الشارع للتكليف بما فيه كلفة ومشقة وإن كان لا يسمى في العادة المستمرة
- ٢١٤ كذلك
- ٢١٤ أقسام المشاق: قسم لا تنفك عنه العبادة وقسم تنفك
- ٢١٤ تفرعات القسم الثاني
- ٢١٥ - ٢١٦ لفظ التكليف جاء في معرض النفي

٢١٥	مناقشة هذا القول
٢١٦	الجواب على المناقشة
٢٢١ - ٢١٧	توضيح حول ما يقصد به المكلف المشقة لا الأجر والثواب
٢٢٢ - ٢٢٩	فصل: توضيح قصد المكلف المشقة، وهل الأجر على قدرها؟
	فصل: الأفعال المأذون فيها وجوباً أو ندباً أو إباحة إذا تسبب عنها مشقة معتادة أو غير
٢٢٩	معتادة وقصد الشارع إلى المشقة فيها
٢٣٠	من كان يخشى عل نفسه الفساد من الدخول في العمل
٢٣١	من لم يخشَ على نفسه وظن خلاف ذلك
٢٣٢	اعتیاد المشقة التي هي في الأصل غير معتادة
٢٣٣	فصل: أسباب رفع الحرج عن المكلفين
	أولاً: لخوف الانقطاع عن العبادة
٢٣٣	ثانياً: خوف التقصير عند مزاحمة الأعمال
٢٣٦ - ٢٣٩	تخريج حديث: «إن هذا الدين متين»
٢٤٢ - ٢٤٤	احتمال المشقة في الصالحات وأمثلة من اجتهاد السلف
	فصل: المكلف مطلوب بأعمال ووظائف لا بد منها... فإذا أوغل في عمل شاق فربما
٢٤٧	قطعه عن الوظائف التي هي إما حقوق لله أو حقوق للعبيد
٢٥٠	تأكيد علة النهي عن الإيغال في العمل
	أقسام الناس في الحفظ
٢٥١	أحدها: أرباب الحفظ
٢٥١ - ٢٥٢	عدم الترخيص في موضع الترخيص
٢٥٢	السير مع الحفظ مطلقاً
٢٥٥	الثاني: أهل إسقاط الحفظ
٢٥٥	فصل: المنهي عنه المسبب عنه مشقة أولى بالنهي
٢٥٧ - ٢٦٠	الكلام في الصفات
٢٦٠	فصل: المشقة الداخلة على المكلف من خارج لا بسببه ولا بسبب دخوله في عمل
٢٦٠	الإذن إلى دفعها ومراتبه

المسألة الثامنة:

مخالفة الهوى شاق، وقصد الشارع إخراج المكلف عن اتباع هواه ٢٦٤

المسألة التاسعة:

انقسام المشقات إلى دنيوية وأخروية، والمشقات إذا أدت إلى تعطيل عمل شرعي آخر ٢٦٥

المسألة العاشرة:

المشقات الخاصة والعامة ٢٦٦

تعارض المشقات والترجيح بينها ٢٦٧

المسألة الحادية عشرة ٢٦٨

العرف والمشقة ٢٦٨

رفع الأعمال التي ترافقها مشقة غير معتادة ٢٦٩ - ٢٦٨

اختلاف المشقات ٢٧١ - ٢٦٩

مشقات الإيمان ٢٧٠

الخرج في الدين ٢٧٣ - ٢٧٢

فصل: الخرج العام والخرج الخاص ومناقشة ابن العربي ٢٧٣

المسألة الثانية عشرة: ٢٧٩

الشريعة جارية في التكليف بمقتضاها على الطريق الأوسط الأعدل وتقتضي في

جميع المكلفين غاية الاعتدال ٢٧٩

تدرج خطاب الشرع في التكليف وأمثلة على ذلك ٢٧٩

سبب نزول قول الله تعالى: ﴿قل يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا...﴾ ٢٨٣

ذم الدنيا، والدعاء بكثرة المال لبعض الصحابة ٢٨٤

جزاء المؤمنين في الآخرة ٢٨٤

فصل: الشريعة حاملة على التوسط والميل عن التوسط لأحد الطرفين إنما هو لمعنى

مقصود ٢٨٧ - ٢٨٦

كيفية معرفة التوسط ٢٨٧

النوع الرابع:

في بيان قصد الشارع في دخول المكلف تحت أحكام الشريعة ٢٨٩

٢٨٩	المسألة الأولى:
٢٨٩	المقصد الشرعي من وضع الشريعة إخراج المكلف عن داعية هواه أدلة ذلك:
٢٨٩	أولاً: النص الصريح على أن العباد خلقوا للعبادة
٢٩٠	ثانياً: ما دل على ذم مخالفة هذا المقصد
٢٩٢ - ٢٩١	كل موضع ذكر فيه الهوى في القرآن فهو في موضع الذم
٢٩٢	ثالثاً: ما علم أن الاسترسال مع الهوى لا يحصل بسببه المصالح
٢٩٢	إرجاع انهيار الحضارات إلى الأهواء
٢٩٤ - ٢٩٣	هل يمكن تصور وضع الشرائع للعبث
٢٩٥	فصل: قواعد ينبغي عليها ما سبق
	منها: بطلان العمل المبني على الهوى دون التفات لأمر أو لنهي أو تخيير في
٢٩٦ - ٢٩٥	المعاملات والعبادات
	علامة الفرق بين العمل المبني على الهوى دون الالتفات للأمر وغيره وبين ما هو متبع
٢٩٧	للأمر أو ما ينوب مكانه
٢٩٨	فصل: منها اتباع الهوى طريق إلى المذموم وإن جاء في ضمن المحمود، لأسباب:
٢٩٨	أنه سبب تعطيل الأحكام
	اعتقاد النفس على الهوى
٢٩٨	التذاذ النفس بالهوى
٢٩٩	فصل: اتباع الهوى مظنة للاحتيال بالأحكام الشرعية على أغراضه
٢٩٩	أصل ابتداع الفرق الضالة، إنما هو الهوى
	المسألة الثانية
٣٠٠	المقاصد الشرعية: مقاصد أصلية ومقاصد تابعة
٣٠٠	المقاصد الأصلية: لا حظ فيها للمكلف وهي الضروريات المعتبرة في كل ملة
٣٠٠	كونها عينية على كل مكلف
٣٠١	أو كفاية
٣٠٣ - ٣٠٢	المقاصد التابعة وهي التي روعي فيها حظ المكلف
٣٠٣	حكمة الشرع في خلق الشهوات ووضع الفطر في الإنسان

- المقاصد التابعة خادمة للمقاصد الأصلية ٣٠٣
- المسألة الثالثة: ٣٠٥
- أقسام الضروريات:
- ما كان للمكلف فيه حظ عاجل مقصود ٣٠٥
- ما ليس فيه حظ عاجل مقصود ٣٠٥
- أمثلة عليها وتوضيح لها ٣٠٦-٣٠٥
- الصناعات والحرف من فروض الكفاية ٣٠٦
- القيام بالمصالح لحظ النفس وبواسطة الحظ في الغير ٣٠٧
- فروض الكفاية وحفظ النفس ٣٠٨
- فروض الأعيان وحفظ النفس ٣٠٩
- فصل: ما ليس للمكلف حظ بالقصد يحصل له فيه حظه بالقصد الثاني، وما فيه
- للمكلف حظ بالقصد الأول يحصل فيه العمل المبرأ من الحظ ٣١١-٣١٠
- بيان ذلك ٣١٢-٣١١
- فصل: بالنظر إلى العموم والخصوص في اعتبار حفظ النفس بالنسبة إلى قسم
- الكفاية نجد الأعمال أقساماً ثلاثة:
- الأول: لا حظ فيه للمكلف معتبر بالقصد الأول ٣١٢
- الثاني: اعتبار حفظ النفس ٣١٢
- الثالث: قسم متوسط بينهما يتجاوزه الطرفان كولاية أموال الأيتام ٣١٣-٣١٢
- المسألة الرابعة:
- المباح المأذون فيه وصيرورته عبادة وعملاً لله خالصاً إذا خلصه العبد من الحفظ ٣١٤
- الاعتراض على المصنف في إيراد المسألة هنا وحقه إيرادها في قسم مقاصد الشرع
- بالتكليف والإجابة عن الإشكال ٣١٤
- هل يلحق به في الحكم لما صار ملحقاً بالقصد؟ يحتمل وجهين ٣١٤
- الأول: أن يقال إنه يرجع في الحكم إلى ما سواه في القصد... وهو القيام بعبادة من
- العبادات المختصة بالخلق في إصلاح أقواتهم ومعايشهم ٣١٥
- صور من أفعال السلف في هذا الوجه ٣١٥
- الثاني: أن يقال: إنه يرجع في الحكم إلى أصله من الحظ ٣١٩

- أمثلة على هذا الوجه من أفعال السلف ٣١٩
- المسألة الخامسة: ٣٢٨
- العمل على وفق المقاصد الشرعية يقع إما على المقاصد الأصلية وهي هذه المسألة وإما ٣٢٨
- على وفق المقاصد التابعة وهي المسألة التالية ٣٢٨
- ما كان على المقاصد الأصلية فلا إشكال في صحته وسلامته مطلقاً ٣٢٨
- ينبغي عليه قواعد وفقه كثير
- * حصول الإخلاص في العمل وصيرورته عبادة وبيان ذلك ٣٢٨
- مناقشات حول ذلك كعمل الرهبان والفرق الضالة
- حكم أهل الأهواء ٣٣٥ - ٣٣٦
- فصل: به تصير تصرفات المكلف كلها عبادات ٣٣٧
- كنحو مراتب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ٣٣٧ - ٣٣٨
- فصل: ينقل الأعمال في الغالب إلى أحكام الوجوب ٣٣٩
- فصل: تحريمه من المكلف يتضمن القصد إلى كل ما قصده الشارع في العمل من ٣٤٠
- حصول مصلحة أو درء مفسدة
- فصل: يصير الطاعة أعظم ومعصيتها أعظم ٣٤٢
- فصل: قاعدة أصول الطاعة وجوامعها راجعة إلى اعتبار المقاصد الأصلية، وكبائر ٣٤٣
- الذنوب وجدت في مخالفتها
- المسألة السادسة: ٣٤٣
- قد تصاحب المقاصد الأصلية العمل الواقع على وفق المقاصد التابعة وقد لا يصاحب ٣٤٤
- والمصاحب فبالامثال وإلا فالهوى ٣٤٤
- المصاحب بالفعل ٣٤٤
- بيان كون المكلف عاقلاً بالخط والامثال، أمران: ٣٤٤
- أحدهما: أنه لو لم يكن كذلك لم يجز لأحد أن يتصرف في أمر عادي حتى يكون ٣٤٥
- القصد مجرد الامثال
- حكم الذبح للجن والذبح للسلطان وتخريج حديث في ذلك وإثبات وجود الجن ٣٤٦ - ٣٤٧
- النهي عن معاقرة الأعراب ومعنى الحديث ٣٤٧ - ٣٤٨
- النهي عن طعام المتبارين ٣٤٨ - ٣٤٩

- ثانيهما: إذا كان القصد إلى الحظ ينافي الأعمال العادية لكان العمل بالطاعات رجاء دخول الجنة أو الخوف من النار؛ كان عملاً بغير الحق... وبيان بطلان ذلك بالأمثلة ٣٥٠
- مناقشة هذا وإبطال الأعمال بهذا القصد ٣٥٣
- الجواب عن الإيرادات وتقسيم العبادات ٣٥٧
- فصل: قسما الحظ المطلوب بالعبادات: ٣٦٠
- الأول: يرجع إلى صلاح الهيئة وحسن الظن عند الناس وتفصيل فيما إذا كان تابعاً أو متبوعاً ٣٦٠
- الثاني: يرجع إلى نيل حظه من الدنيا ٣٦٠
- هذا قد يكون مراعاة، وقد يكون لحظ نفسه دون مراعاة ٣٦٠
- الاختلاف في القسم الأول حين يكون تابعاً، أما المتبوع فهو مراعاة ٣٦١ - ٣٦٢
- الثاني: ما يرجع إلى حظ نفسه دون مراعاة وأمثلة عنه، وذكر موطن الخلاف فيه ٣٦٤
- وهي ما يسمى بمسألة الانفكاك ٣٦٤
- قصد العبادة مع العبادة ٣٧٢
- من حظوظ النفس قصد المراءات وهو باطل ٣٧٣
- فصل: العمل يكون إصلاحاً للعبادات الجارية بين الناس وهو حظ مراعى من الشارع ٣٧٣
- وهو لا يستوي مع العبادات في اشتراط النية ٣٧٤
- قد صح الامتنان به في القرآن ٣٧٤
- الاعتراض بأن التجرد للحظ هنا قادح، ومناقشة ذلك ٣٧٥
- فصل: المقصود بالصحة والبطلان هنا ٣٧٩
- المسألة السابعة: ٣٨٠
- ضربا المطلوب الشرعي والنيابة فيهما ٣٨٠
- الأول: العادات الجارية بين الخلق ٣٨٠
- الثاني: العبادات اللازمة على المكلف ٣٨٠ - ٣٨١
- النيابة في الأول صحيحة إلا إن اختصت حكمتها بالمكلف ٣٨١
- الثاني: لا تصح النيابة فيه ٣٨١
- الأدلة على ذلك: ٣٨١ - ٣٨٢
- الأول: النصوص الدالة على ذلك ٣٨١ - ٣٨٢

٣٨٣	الثاني: المقصود من العبادات الخضوع لله
٣٨٤ - ٣٨٣	الثالث: لو صحت النيابة في العبادات البدنية لصحت في الأعمال القلبية
٣٨٥	فإن قيل: جاءت نصوص تدل على خلاف ما أصلتم
٣٨٧	ثانياً: قاعدة الصدقة على الغير
٣٨٨	ثالثاً: تحمل العاقلة الدية في قتل الخطأ
٣٨٩ - ٣٨٨	استغفار النبي لأبويه
٣٩٠	الاستغفار لأموال المشركين وأحيائهم
	رابعاً: النيابة في الأعمال البدنية - غير العبادات - صحيحة، وكذلك بعض العبادات
٣٩١ - ٣٩٠	البدنية
	خامساً: قد يجازى الإنسان على ما لم يعمل
٣٩١	أ - كالمصائب النازلة
٣٩٢	ب - النيات التي تتجاوز الأعمال
٣٩٥	الجواب عن هذه الإيرادات إجمالاً
٣٩٧ - ٣٩٦	ثم بالتفصيل
	التنبيه على أن المشكل هو الأحاديث التي هي معارضة للقاعدة والإجابة عنها:
٣٩٧	أولاً: الأحاديث فيها مضطربة وتوضيح ذلك
٣٩٨	ثانياً: اختلاف العلماء في تفسيرها
٣٩٩	ثالثاً: هناك من تأولها بترك اعتبارها مطلقاً
٣٩٩	رابعاً: احتمال الخصوصية
٣٩٩	خامساً: حمل بعض الأحاديث على ما تصحح النيابة فيه
٤٠٠	سادساً: مع قلة هذه الأحاديث فهي معارضة لأصل ثابت
٤٠٠	فصل: مسألة هبة الثواب
٤٠١	أدلة من منع هبة الثواب
٤٠١	الأول: الهبة صحت في شيء مخصص في المال
٤٠١	الثاني: العقاب والثواب وضعها الشارع كالمسببات إلى الأسباب
	أدلة من أجاز:
٤٠٢	الأول: إذا جاز بالمال فالقياس يدخلها أو العموم

- ٤٠٢ ثانياً: إذا كانت كالمسببات مع الأسباب صح الملك فيها والتصدق فيها
- ٤٠٣ - ٤٠٢ مناقشة حول الموضوع
- ٤٠٤ المسألة الثامنة:
- ٤٠٤ من مقصود الشارع في الأعمال دوام المكلف عليها
- ٤٠٥ فصل: حكم إلزام الصوفية أنفسهم من الأوراد وغيرها
- ٤٠٥ المشقة قسمان: قسم يدخل من شدة التكليف وقسم من جهة المداومة عليه
- ٤٠٧ المسألة التاسعة
- ٤٠٧ الشريعة بحسب المكلفين كلية عامة لا يختص بحكم من أحكامها بعض دون بعض
- ٤٠٧ الاستدلال: أولاً: بالنصوص المتضافرة
- ثانياً: وضع الأحكام ومصالح العباد يقتضي هذا وإلا لم تكن موضوعاً لمصالح العباد
- ٤٠٨ إطلاق
- ٤٠٩ الاستثناءات لا تضر
- ٤١٠ ثالثاً: الإجماع
- ٤١١ رابعاً: لو جاز خروج بعض المكلفين في الأحكام لجاز في قواعد الإسلام
- ٤١٢ فصل: فوائد المسألة
- ٤١٢ أولاً: إثبات القياس
- ٤١٣ - ٤١٢ ثانياً: حسن الظن بالصوفية
- ٤١٤ - ٤١٣ مناقشات للمصنف في هذه الدعوى
- المسألة العاشرة:
- ٤١٥ كل مزية أعطيها النبي صلى الله عليه وسلم فقد أعطيت أمته بعضاً منها
- توضيح ذلك:
- ٤١٦ أولاً: بالوراثية العامة
- ٤٣٨ - ٤١٦ ثانياً: ذكر ثلاثين مثلاً يوضح المقصود... سردها
- ٤٣٨ فصل: ما ينبغي على ما سبق من قواعد
- جميع ما أعطيته هذه الأمة من المزايا والكرامات والمكاشفات والتأييدات وغيرها من الفضائل إنما هي مقتبسة من مشكاة نبينا صلى الله عليه وسلم لكن على مقدار الاتباع!!
- ٤٣٨

- ذكر كرامات لصالحى الأمة وصحابتها وإظهار أنها من مشكاة النبي صلى الله عليه وسلم ٤٣٨
- فصل: تبين أن كل كرامة أو خارقة ليس لها أصل في كرامات الرسول صلى الله عليه وسلم فهي غير صحيحة ٤٤٤
- تبيان ذلك بالأدلة والتمثيل من خوارق أهل الفلك والأحكام النجومية ٤٤٤ - ٤٤٥
- الدعاء عبادة ٤٤٦
- طبائع الأحرف ٤٤٦
- فصل: تصرف النبي صلى الله عليه وسلم بمقتضى الخوارق من الفراسة الصادقة والإلهام الصحيح والكشف الواضح والرؤيا الصالحة ٤٤٦
- إثبات ذلك بالأحاديث ٤٤٧
- ومن عمل الصحابة ٤٥٤
- نسبة كتاب تفسير الأحلام المشهور ٤٥٦
- المسألة الحادية عشرة ٤٥٧
- مراعاة ما سبق تكون إلا أن تخرم حكماً شرعياً أو قاعدة دينية ٤٥٧
- الحكم بالشهادة والعلم أو الرؤيا ٤٥٧
- أمثلة من السلف إثباتاً ونفيًا ٤٥٨
- الخوارق والمكاشفات عند الأولياء ٤٦٢
- قياس الخوارق بما كان من النبي صلى الله عليه وسلم ٤٦٣
- الخضر وموسى ٤٦٣ - ٤٦٦
- استناد الحكايات عن الأولياء إلى نص شرعي وهو طلب اجتتاب حراز القلب ٤٦٦
- أين يجوز العمل بالمكاشفات على الشرط السابق؟ ٤٧١
- أحدها: العمل في أمر مباح ٤٧١
- الثاني: أن يكون العمل عليها لفائدة يرجو نجاحها ٤٧١
- رؤية النبي صلى الله عليه وسلم الصحابة في الصلاة من وراء ظهره ٤٧٢ - ٤٧٣
- الثالث: أن يكون فيه تحذير أو تبشير ليستعد بكل عدته ٤٧٣
- المسألة الثانية عشرة: ٤٧٥
- عموم الشريعة إلى المكلفين جميعاً، في كل أحوالهم، وفي عالم الغيب والشهادة

- ٤٧٥ وحكم الظاهر والباطن يرد إلى الشريعة
- ٤٧٥ الدليل على ذلك أمور:
- ٤٧٥ أولاً: ترك اعتبار الخوارق إلا مع موافقة ظاهر الشريعة
- ثانياً: الشريعة حاکمة لا محكوم عليها
- ٤٧٥ ثالثاً: مخالفة الخوارق للشريعة دليل على بطلانها في نفسها
- ٤٧٧ الخوارق مواهب من الله لا قدرة للإنسان على كسبها ولا على دفعها
- فصل: كل خارقة إلى يوم القيامة لا يصح ردها ولا قبولها إلا بعد عرضها على
- ٤٨١ أحكام الشريعة
- ٤٨٢ تبين ذلك
- ٤٨٣ المسألة الثالثة عشرة:
- ٤٨٣ التكليف مبني على استقراء عوائد المكلفين
- ٤٨٣ مجاري العادات في الوجود أمر معلوم في الكليات لا مظنون، وأدلة ذلك:
- ٤٨٣ أولاً: الاستقراء في الشرائع إنما جيء بها على ذلك
- ٤٨٣ ثانياً: الإخبار الشرعي قد جاء بأحوال هذا الوجود على أنها دائمة غير مختلفة
- ٤٨٤ ثالثاً: لولا إطراد العادات لما عرف الدين من أصله
- ٤٨٥ قيل: بل الإطراد مظنون في أفضل أحواله، وأدلته
- ٤٨٥ الإجابة على هذا
- المسألة الرابعة عشرة
- ٤٨٨ ضربا العوائد المستمرة
- ٤٨٨ أولاً: العوائد الشرعية التي أقرها الدليل الشرعي
- ٤٨٨ ثانياً: العوائد الجارية بين الخلق بما ليس في نفيه ولا إثباته دليل
- ٤٨٨ ثبوت العوائد الشرعية كسائر الأمور الشرعية
- ٤٨٩ قد تتبدل العوائد الثابتة وذكر أمثلة للثابتة والمستبدلة
- ٤٨٩ المستبدل: كغطاء الرأس من حسن إلى قبيح
- ٤٨٩ - ٤٩٠ أو تغير التعبير عن المقاصد
- ٤٩٠ أو تغير الأفعال في المعاملات كالنكاح
- ٤٩١ أو أمور خارجة عن المكلف كالبلوغ

- أو أمور خارقة للعادة ٤٩١
- فصل: اختلاف العوائد وأصل الخطاب وثبات الشريعة ٤٩١
- المسألة الخامسة عشرة:
- العوائد الجارية في الضريين السابقين، ضرورة الاعتبار شرعاً ٤٩٣
- التدليل عليها من أربعة أوجه ٤٩٣ - ٤٩٥
- فصل: انخراق العوائد المعتبرة شرعاً لا يقدح في انخراقها، ذكر أمثلة متنوعة عنها ٤٩٥
- فصل: المكاشفات وأهلها وحكم الرجوع إلى أحكام العموم والإحالة على المسألة
- الثانية عشرة ٥٠١
- الاستدلال على ردهم إلى حكم أهل العوائد الظاهرة: ٥٠١
- أولاً: أن الأحكام لو وضعت على حكم انخراق العوائد لم تنتظم لها قاعدة ٥٠٢ - ٥٠١
- ثانياً: أن الأمور الخارقة لا تطرد أن تصير حكماً يبنى عليه ٥٠٢
- ثالثاً: عموم الشريعة، لا يجوز للوالي مخالفة الشريعة لأنه داخل في عمومها ٥٠٣ - ٥٠٢
- رابعاً: أن أولى الخلق بالخروج عن أحكام العموم النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة، ولم يقع منهم ذلك ٥٠٣ - ٥٠٤
- خامساً: أن الخوارق في الغالب إذا جرت أحكامها معارضة للضوابط الشرعية فلا تنتهض أن تثبت ولو كضرائر الشعر ٥٠٥
- الاطلاع على المغيبات لا يمنع من الجريان على مقتضى الأحكام العادية ٥٠٦
- الدخول في الأسباب تأديباً بأداب النبي صلى الله عليه وسلم ٥٠٧
- الخضر هل هو نبي؟ ٥٠٧
- كل ما اطلع عليه من أمور الغيب، فهو على ضريين: ٥٠٨
- إما مخالف لظواهر الشريعة، وإما غير مخالف، وتنبيه على حكم العمل بهما ٥٠٨
- المسألة السادسة عشرة: ٥٠٩
- العوائد بالنسبة إلى وقوعها في الوجود ضربان: ٥٠٩
- الأول: العوائد العامة التي لا تختلف باختلاف الأعصار والأمصار والأحوال ٥٠٩
- الثاني: العوائد التي تختلف ٥٠٩
- يقضى بالأول على جميع الأعصار متقدمها ومتأخرها، والثاني لا يقضى به على من تقدم ألبته حتى يأتي دليل على الموافقة من خارج ٥٠٩

- الاعتراض على المصنف بتعارضها مع المسألة الرابعة عشرة ٥٠٩ - ٥١٠
- فائدة المسألة ٥١٠
- المسألة السابعة عشرة: ٥١١
- وَضَعَ الشارع أن الطاعة أو المعصية تعظمان بحسب عظم المصلحة أو المفسدة الناشئة عنها
- الاستدلال على ذلك بالوعيد على انتهاك الضروري بخلاف التكميلي والحاجي ٥١١
- أقسام المصالح والمفاسد:
- الأول: ما به صلاح العالم وفساده
- الثاني: ما به كمال الصلاح أو الفساد ٥١١
- التمثيل على ذلك ٥١٢
- المسألة الثامنة عشرة: ٥١٣
- الأصل في العبادات عدم الالتفات إلى المعاني وإنما هو التعبد، والعادات الأصل فيها المعاني ٥١٣
- الاستدلال على العبادات وأن الأصل فيها ما ذكر:
- أولاً: استقراء الأدلة ٥١٣
- ثانياً: لو كان المقصود التوسعة في وجوه التعبد بما حد وما لم يحد لتنصب الشارع عليه دليلاً واضحاً كما نصب على العادات ٥١٤
- ثالثاً: عدم اعتداء العقول في أزمنة الفترات لأوجه التعبدات كنحو اعتدائهم لأوجه معاني العادات ٥١٨
- فصل: أدلة الالتفات إلى المعاني في العادات: ٥٢٠
- أولاً: استقراء أدلة الشرع ٥٢٠
- ثانياً: التوسع في تبين العلل والحكم في هذا الباب ٥٢٣
- ثالثاً: علم أهل الفترات بمعاني العادات والالتفات إليها ٥٢٤
- فصل: لا بد من وجود عادات فيها تعبد ولا بد من التسليم لها ٥٢٥
- علة بعض العادات مجرد الانقياد ٥٢٦
- الكوع وتفسيره ٥٢٦ - ٥٢٧
- أصل سد الذرائع والنظر فيه ٥٢٧

- الأول: من جهة تشعبه
 ٥٢٧
- الثاني: من جهة ضوابطه
 ٥٢٨
- المسألة التاسعة عشرة:
 ٥٢٩
- كل ما ثبت اعتبار التعبد فيه فلا تفريع (قياس) عليه، وكل ما ثبت فيه اعتبار المعاني دون التعبد فلا بدّ فيه من اعتبار التعبد لأوجه:
 ٥٢٩
- الأول: معنى الاقتضاء أو التخيير لازم للمكلف من حيث هو مكلف، عرف المعنى الذي شرع لأجله الحكم أو لم يعرف
 ٥٢٩
- هو لازم على رأي من قال بالحسن والقبح العقليين!!
 ٥٣٠
- الثاني: فهُمُ حِكْمَةٌ من حِكْمٍ شرع الحكم لا يمنع أن تكون ثم حكمة أخرى
 ٥٣٠
- الثالث: انقسام المصالح في التكليف على قسمين:
 ٥٣٠
- الأول منهما: ما يمكن الوصول إلى معرفته بمسالكه المعروفة كالإجماع
 ٥٣٢
- الثاني: ما لا يمكن الاطلاع عليه إلا بالوحي فقط
 ٥٣٣
- الرابع من الأوجه: إذا جاز القصد إلى التعبد مع جواز اجتماع التعبد والالتفات إلى المعاني
 ٥٣٤
- الخامس: كون المصلحة تقصد بالحكم والمفسدة كذلك مما يختص بالشارع لا مجال للعقل فيه، بناء على قاعدة نفي التحسين والتقييح
 ٥٣٥ - ٥٣٤
- حق الله في التكليف وحق العباد
 ٥٣٥
- قاعدة النهي يقتضي الفساد
 ٥٣٦
- السادس: لو حصل الثواب بغير نية لأُثِيب الغاصب إذا أخذ منه المفصوب كرهاً
 ٥٣٧
- هل يلزم أن يفتقر كل عمل إلى نية؟
 ٥٣٧
- فصل: نتيجة ما سبق أن الفعل غير خال من حق لله وحق العبيد معاً
 ٥٣٨
- فصل: الأقسام الثلاثة للأفعال بالنسبة إلى حق الله وحق الآدمي
 ٥٣٩
- الأول: حق الله الخالص
 ٥٣٩
- الثاني: ما هو حق لله وحق العبيد - مشتمل عليهما - والمغلب فيه حق الله
 ٥٤٠
- الثالث: ما اشتركا أيضاً ولكن حق العبيد هو المغلب
 ٥٤١
- فائدة هذا القسم معرفة سبب من صحح العمل المخالف بعد الوقوع
 ٥٤٢

- المسألة العشرون: شكر النعم والاستمتاع بها ٥٤٣
- خُلقت الدنيا ليظهر فيها أثر القبضتين ومبينة على بذل النعم للعباد ٥٤٣
- تواتر أحاديث القبضتين ٥٤٣
- اقتضاء ذلك أن تكون الشريعة عرفتنا ببيان وجه الشكر في كل نعمة، وبيان وجه ٥٤٣
- الاستمتاع بالنعم المبذولة مطلقاً ٥٤٣
- وضوح ذلك في الاستدلال ٥٤٤
- تفسير الشكر ٥٤٦
- تعلق حق الله في العاديات ثلاثة أقسام: ٥٤٦
- الأول: من جهة الوضع الأول الكلي الداخِل تحت الضروريات ٥٤٦
- الثاني: من جهة الوضع التفصيلي الذي يقتضيه العدل بين الخلق
- الثالث: وهو تتمّة الثاني: إجراء المصلحة على وفق الحكمة البالغة ٥٤٦
- حق العبيد أيضاً له نظران:
- من جهة الدار الآخرة والثواب عليه
- ومن جهة أخذه للنعمة على أقصى كمالها ٥٤٧
- الاستدراكات ٥٤٩

* * * * *